



تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر

مارس 2009

مقدمة

اعترفت أغلب حكومات العالم خاصة حكومات الدول الكبرى منذ أكثر من خمسة شهور بتأثير الأزمة المالية العالمية، إلا أن الحكومة المصرية ظلت طوال تلك الشهور تنفى تماما أى تأثير للأزمة على الاقتصاد المصرى، مدعية أننا بعيديون كل البعد عن تأثيرات تلك الأزمة ومنتاسية أننا جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمى. إلا أنها عادت فى الأسابيع القليلة الماضية وعلى استحياء لتنفى تصريحاتها السابقة معترفة بأننا لن نكون بعيدين عن الكارثة بعد أن طفح تأثير الأزمة على السطح. اعترفت الحكومة لكنها لم تطرح حلولاً حقيقية لمواجهة الأزمة التى لن يدفع ثمنها سوى العمال. بل وصل الأمر لتجاهل تأثيرات الأزمة على العمال واقتصر الحديث عنها سواء فى تصريحات المسؤولين أو حتى على صفحات الجرائد بالحديث عن كيفية الوقوف بجانب رجال الأعمال، أما العمال فالحديث عنهم اقتصر فقط على مطالبتهم أن يقفوا بجوار أصحاب الأعمال وأن يتحملوا عمليات تسريحهم وخفض رواتبهم وكأنهم هم المسئولون عن الكارثة وليست السياسات الخاطئة.. وارتفعت صرخات أصحاب الأعمال مطالبين بالسماح لهم بتسريح العمال خفضاً للتكلفة وبدعوى تقليل خسائرهم الناتجة عن الأزمة، متناسين هم أيضاً أن ما سيخسرونه ليس إلا جزء من أرباحهم بينما سيخسر العمال مصدر رزقهم الذى هو كل حياتهم.

إن دار الخدمات النقابية والعمالية ترى أنه قد أن الأوان لتفعيل صندوق إعانات الطوارئ للعمال الذى أنشئ بموجب القانون رقم 156 لسنة 2002 الصادر بتاريخ 18 يونيه 2002 ككيان له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع وزير القوى العاملة والهجرة، حيث يتمثل غرض الصندوق بحسب قانون إنشائه فى تقديم إعانات للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التى يتم إغلاقها كلياً أو جزئياً أو تخفيض عدد عمالها المقيدون فى سجلاتها المؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية، فيجب إعادة النظر فى لوائح الصندوق التى تنص على صرف 75% من أساسى الراتب للعامل فى حالة تسريحه، حيث يجب رفع هذه النسبة أو تعديلها لتكون من شامل الأجر وليس أساسى الراتب، كما يجب النظر مجددة لتفعيل صندوق البطالة المنصوص عليه فى قانون التأمينات الاجتماعية وصرف إعانة البطالة لكل من يتم تسريحهم أسوة بما هو حادث فى معظم دول العالم.. وكذلك ضرورة وضع برامج حقيقية وليست ورقية للتدريب التحويلي من أنشطة سوف تتأثر بالأزمة المالية إلى أنشطة لن تتأثر أو سيكون التأثير فيها اقل..

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تبدأ فى إصدار تقريرها الدورى لرصد تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العمال من أرض الواقع ويعيدا عن إطلاق الأرقام الصماء، لا تدعى أن هذا الجهد يرصد بشكل حقيقى حجم المأساة وإنما هى مساهمة لإلقاء الضوء حسب إمكانيات فرق العمل التى تم تكوينها فى العديد من المواقع العمالية..

كما تتوجه الدار بجزيل الشكر للسيد الأستاذ/ أحمد السيد النجار رئيس تحرير التقرير الإستراتيجى بجريدة الأهرام على توجيهاته التى ساهمت فى خروج هذا التقرير بهذا الشكل، والذى قام متطوعاً بمراجعة التقرير وتدقيق الأرقام الواردة فيه موجهها فرق العمل إلى أهم القطاعات التى بدأت تنن تحت وطأة الأزمة المالية..

دار الخدمات النقابية والعمالية

31 مارس 2009

تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العمال في مصر

بدأت سلبيات الأزمة المالية العالمية تظهر ملامحها على الاقتصاد المصرى خاصة في الشهور الثلاثة الماضية، وذلك مع بداية ظهور أرقام حكومية فعلية ترصد هذه التأثيرات بعد أن كان المسئولون ينفون بشكل قاطع تأثر مصر بمثل هذه الأزمة.. فمن واقع البيانات الرسمية فقد حقق الناتج الخلى الإجمالى معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الماضية بلغت 6.8%، 7.1%، 7.2% خلال الأعوام 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، ويقدر الناتج الخلى الإجمالى لعام 2008/2007 بنحو 856.3 مليار جنيهه بالأسعار الجارية، إلا أن الأزمة المالية العالمية ستؤدى إلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد المصرى - نتيجة للركود الاقتصادى العالمى - ليتراجع معدل نمو الناتج الخلى الإجمالى ما بين 3.5% إلى 4.1% خلال العام المالى الخالى، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمى حيث أن 75% من الناتج الخلى الإجمالى يتمثل فى التبادل التجارى فنحو 32% من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، و32.5% من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبى، وثلثى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوروبا.

وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من 4 مليارات دولار خلال العام المالى الخالى 2009، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية، حيث من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار، ففى ظل الانكماش العالمى سيقبل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج الخلى للدول التى يتم تصدير المنتج المصرى إليها ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير، ونظرا لانخفاض حجم الطلب ستقلل المصانع من إنتاجها مما سيقبل من حوافر العاملين وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدى إلى الركود فى الأسواق.

كما تتوقع وزارة التنمية الاقتصادية انخفاض الميزان البترولى بنحو مليار دولار حيث انخفضت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل إلى 39.5 دولار للبرميل، وانخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون دولار، وانخفاض الإيرادات السياحية خلال الربع الأول من عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات - الأثاث - الصناعات الغذائية - الصناعات الحرفية.. الخ) وانخفاض إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية). وبالنسبة للأثر الإيجابى على الميزان التجارى فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو 4 مليارات دولار (انخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصرى الذى انخفضت قيمته أمام الدولار من 530 قرشا إلى 550 قرشا. وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فان جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة وستزيد النفقات العامة على الرغم من توقع انخفاض فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار البترول - أسعار المواد الغذائية) وسيتم ضخ 15 مليار جنيهه كما أعلنت الحكومة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية مما يزيد من حجم العجز فى الموازنة.

كل ذلك يؤكد على أن هناك انعكاسات سلبية للأزمة أكثر ضراوة على الفئات المهمشة خاصة العمال، هذا الجانب الذى لم يلق حظها من النقاش بصورة واضحة على المستوى الخلى. فقد صرح د عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية أن ما يقرب من 83 ألف عامل سيفقدون فرص عملهم خلال عام 2009، بينما توقع تقرير منظمة العمل الدولية الصادر فى فبراير الماضى أن ما يقرب من 300 ألف عامل

سيفقدون وظائفهم خلال هذا العام في مصر.. و اعترف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأن ٨٨ ألف مواطن انضموا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى شريحة العاطلين عن العمل، لترتفع بذلك نسبة البطالة في مصر إلى ٨.٨٪ بزيادة ٠.٢٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. وحسب الجهاز، فإن إجمالي عدد العاطلين في مصر يبلغ ٢.٢ مليون مواطن، في حين أن إحصاءات غير حكومية تعتبر أن الرقم الفعلي أضعاف ما تعلنه الأجهزة الحكومية. كما توقع مركز تحديث الصناعة في دراسة حديثة أجراها عن سوق العمل في مصر في أول مارس 2009، تسريح نصف مليون عامل خلال العام الحالي، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاعات الاستثمار والإنتاج في مصر، موضحاً أن هؤلاء سيكلفون الحكومة ٢ مليار جنيه يفترض أن تصرف لهم في صورة دعم يقدمه صندوق إعانة البطالة، حيث كشف أدهم نديم مدير المركز أن ١٠ شركات تقدمت بطلبات إعانة لصندوق إعانة البطالة، ولم تتم الموافقة سوى على طلبات ٣ شركات فقط، مشيراً إلى أن شركات القطاع الخاص تتجه لعدم تعيين عمال وموظفين جدد، مما يؤدي إلى فقدان نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة كان القطاع الخاص وفرها العام الماضي ٢٠٠٨، بالإضافة إلى خروج ٢٢٠ ألفاً على المعاش (حسب قول مدير المركز) مضيفاً أن القطاع الصناعي يضم ٢ مليون عامل منهم مليون و ٣٠٠ ألف عامل بالقطاع الخاص الرسمي، و أن القطاع الخاص لا يستطيع تحديد المدة التي يمكن خلالها الاحتفاظ بالعمالة، وأوضح أن إحدى شركات الأجهزة المنزلية خفضت مبيعاتها الشهر الماضي بنسبة ٩٠٪. وطالب أدهم الحكومة بضرورة تعديل قانون العمل بما يمنح الشركات مرونة في تسريح العمالة خلال الأزمة المالية العالمية، موضحاً أن هناك تقصيراً من الحكومة بسبب عدم تفعيل صندوق إعانة البطالة والذي لا يعمل إلا بعد إشهار إفلاس الشركة وتصفيتها وتسريح العمالة بحكم قضائي.

وبدا هذا واضحاً على السطح خلال الشهور الثلاثة الماضية (يناير، فبراير، مارس)، حيث اتخذت تأثيرات الأزمة على العمال صور عديدة، فلم يقف الأمر عند حد فصل وتسريح العمال بل وضحت التأثيرات في شكل تقليل حوافز العمال وزيادة عدد ساعات العمل وتقليل عدد الورديات مع زيادة ساعات العمل.. وعلى الرغم من أن إحصاءات وزارة القوى العاملة قد أكدت ان عدد المنشآت التي تعرضت لأزمات اقتصادية وتقدمت بطلبات إغلاق للجنة المحلية للبت في طلبات الإغلاق (ياذن) هو منشأتان يعمل بهما 42 عاملا ، تمت الموافقة على إغلاق إحدهما كلياً والأخرى جزئياً، و بلغ عدد المنشآت التي تم إغلاقها دون العرض على اللجنة المحلية للبت في طلبات الإغلاق (دون إذن) 8 منشآت يعمل بهم 656 عاملا، وقد تقدم العاملون بتلك الشركات بشكاوى إلى مكاتب العمل المختصة حيث تم إحالتها إلى المحكمة العمالية المختصة بعد تعذر تسويتها وديا. إلا أن واقع الحال يشير إلى إن هناك عشرات الحالات في المواقع المختلفة قد تأثرت بأشكال متنوعة خاصة في القطاع الخاص..

وحول تأثيرات الأزمة في شركات قطاع الأعمال العام فقد توقع الخبراء أن تواجه الشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال العام عاماً مالياً غامضاً بسبب الأزمة المالية، والتي سوف تظهر آثارها في كافة الشركات القابضة وشركاتها التابعة وعددها 153 شركة، حيث سيكون لها نصيب غير قليل من التأثيرات السلبية على حجم أعمالها . وعلى الرغم من عدم وجود أية أوراق رسمية وجداول لقياس حجم التراجع المتوقع إلا أن هناك عدة شركات بدأت بالفعل تتأثر بالأزمة سواء من حيث تراجع صادراتها أو تراجع أسعار منتجاتها. وتشير آخر بيانات قطاع الأعمال العام إلى أن إجمالي الإيرادات السنوية للشركات ارتفعت إلى 60 مليار جنيه في 2008 كما انخفضت الشركات الخاسرة من 63 شركة في 30/6/2003 إلى 41 شركة في 30/6/2008 وبلغت أرباح الشركات 5.5 مليار جنيه في العام المالي 2007 — 2008 ويبدو انه وفقاً للتوقعات فان هذه الأرقام ستكون عرضة للتغيير خاصة وأن الأرباح سوف تنخفض متأثرة بانخفاض الإيرادات بعد تراجع النشاط بالإضافة إلى احتمالات حدوث خسائر في بعض القطاعات.

* وفي قطاع النسيج والملابس الجاهزة تأثرت المصانع الخاضعة لاتفاقية الكويز، وانخفضت صادراتها بنسبة 12.5% من حجم الصادرات المصرية في الأسواق الأمريكية والأوروبية بحسب ما أكده المهندس/ محمود عبود رئيس جمعية مستثمري المنطقة الحرة العامة للاستثمار، كما قام عدد من المصانع في القطاع الخاص بتسريح أعداد كبيرة من العمال وتضييق الخناق على البقية الباقية منه لتقديم استقالتهم وذلك بعدم صرف مستحقاتهم المالية المتأخرة، كما تعرضت بعض المصانع بالحجز عليها لعدم سداد الديون المتراكمة.. كما طالت الأزمة القطاعات الصغيرة في قطاع النسيج كمشاغل التطريز والتريكو.

* ففي قطاع الدواء من المتوقع أن تشهد صادرات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الدوائية تراجعاً ملحوظاً، فعلى الرغم من أن الأدوية من المنتجات التي لا غنى عنها إلا أن جانباً كبيراً من صادرات الشركات التي كانت توجه إلى السوق الأفريقي ضمن برامج مساعدات الاتحاد الأوروبي وقد تشهد تراجع في ظل انخفاض السيولة في الخارج، بالإضافة إلى توقع مزاحمة كبيرة من شركات الدواء العالمية التي قد تجد من السوق المصري سوقاً بديلاً بعد تقلص الطلب في أوروبا ومن ثم تشهد شركات الدواء المصرية منافسة أكبر وذلك في الوقت الذي مازالت خطط تطوير الشركات المصرية تسير بسرعة بطيئة قد لا تتناسب مع حجم المنافسة المتوقعة، هذا فضلاً عن احتمالات تأثر خطط ضخ استثمارات جديدة للتطوير في شركات الدواء بعد تراجع السيولة لديها وهو ما دعا القائمين على قطاع الدواء الحكومي إلى البحث عن مستحقاتهم لدى الحكومة التي تبلغ نحو نصف مليار جنيه نتيجة توريد الشركات الحكومية أدوية لمستشفيات وزارة الصحة.. ويبدو الأمر مشابهاً فيما يتعلق بالشركات التابعة للصناعات المعدنية، فمن المنتظر انخفاض عائد صادرات شركة مصر للألومنيوم من جراء انخفاض سعر الألومنيوم بصورة كبيرة حيث انخفض سعر طن الألومنيوم إلى أكثر من النصف ليصل إلى 1400 دولار مقابل 2800 دولار كما يشهد السوق المحلي انخفاضاً في الطلب، كذلك يواجه الحديد نفس المشكلة بانكماش الطلب في السوق المحلي واضطرار الشركة إلى تخفيض أسعارها بعد انخفاض الأسعار عالمياً ومحلياً، وهو ما جعل أيضاً شركة الحديد والصلب المصرية إلى أن تخفض إنتاجها إلى أكثر من 45%..

* أما عن قطاع السياحة التابع لوزارة الاستثمار فهو يواجه مشكلة تراجع الطلب على السياحة وانخفاض أعداد الوفود السياحية القادمة إلى مصر وتماماً كباقي القطاعات السياحية الأخرى في مصر التي من المتوقع أن تواجه كساداً كبيراً سيكون بالطبع للشركات القابضة للسياحة نصيب منه وإذا كان انخفاض عدد الليالي السياحية لن يؤثر على حق الشركات التابعة المالكة للفنادق من نصيبها الذي تحصل عليه من شركات الإدارة الأجنبية إلا أن التأثيرات ستكون على شركات مثل مصر للسياحة وأسطول النقل بها وشركات الصوت والضوء.

* كذلك ويواجه قطاع النقل البحري احتمالات كبرى بتأثر عائداته نتيجة لانخفاض حجم الأعمال لتراجع حركة التجارة العالمية حيث كانت آخر أرباح حققتها الشركات التابعة للقابضة للنقل البحري والبرى 497 مليون جنيه في العام المالي الأخير، وفي نفس الوقت تواجه شركات تداول الحاويات أزمة أخرى وهي أنها رهن التطوير وكانت أهم ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات حول أداء الشركة القابضة للنقل البحري والبرى هو ضرورة الاهتمام بإنهاء تطوير شركات تداول الحاويات لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجال خدمات تداول الحاويات من حيث عمق وطول الأرصفة في حين أن كفاءة الأصول وخطوط النقل ليست على المستوى المطلوب. على الرغم من اعتراف المسؤولين بالشركة القابضة للنقل البري والبحري بمواجهة عام صعب إلا أنه حتى الآن لم يتم وضع خطط للمواجهة.

* أما عن الشركات التابعة لقطاع التشييد التي كانت من أكثر الشركات ذات الأعمال الكبيرة حجماً فقد تأثرت بشدة بسبب تراجع حجم الأعمال المسندة إليها خاصة في الدول العربية التي تشهد حركة التشييد والبناء فيها تراجعاً مصحوباً بالتراجع في حجم السيولة. كما تعد أزمة التمويل إحدى مشكلات شركات التشييد بالخارج خاصة مع ارتفاع حجم تمويل المشروعات الذي يتجاوز في بعض الأحيان

المليارات ورغم الموقف القوي لشركات مثل المقاولات المصرية وحسن علام إلا أنها أيضاً بدأت تتأثر بتراجع حجم أعمالها فبعد أن كان قطاع التشييد يحقق نمواً بلغ 17٪ سوف يتراجع للنصف متأثراً بتراجع حجم الأعمال وعلى المستوى المحلى تحاول الحكومة دعم قطاع التشييد والبناء بضخ استثمارات تبلغ 15 مليار جنيهه يوجه جزء منها للبنية الأساسية ومشروعات الإسكان.

قطاع السياحة

على الرغم من أن الأسوأ في الأزمة المالية العالمية بشهادة المسئولين الحكوميين لم يأت بعد، إلا أن التقرير قد رصد عشرات المنشآت التي قامت بتسريح عمالها وهو الشكل الأكثر قسوة ووضوحاً، وكان القطاع السياحي على راس القطاعات التي قامت بذلك..

فقد أكد مسئولون بالغرف الفندقية بجنوب سيناء وشرم الشيخ بأن عدداً من الفنادق سرحت العمالة المؤقتة لديها ومنحت إجازة للعمالة المنتظمة لمدة شهر مدفوع الأجر بمقد أقصى ٣٠٠ جنيه فقط بسبب انخفاض نسب الإشغال.

وقال عدد من مؤجري البازارات والمحال والمطاعم إن مشروعاتهم مهددة بالإغلاق وتسريح العمالة منها، بعد أن انخفضت نسبة الإشغالات في فنادق وقرى شرم الشيخ السياحية بوجه عام إلى نحو ٤٠٪، فضلاً عن رفض ملاكها من رجال الأعمال وأصحاب المولات والمراكز التجارية تخفيض القيمة الإيجارية، والتي تتجاوز للبازار الواحد مثلاً بحليج نعمة ٢٠ ألف جنيهه وللمطعم ١٠٠ ألف جنيهه. وطالب المؤجرون أصحاب المحال والبازارات المطاعم بتخفيض الإيجارات عليهم، أو تقسيطها بما يتناسب وإمكاناتهم بعد تلك الأزمة.

ومن جانبه، طالب عادل شكرى، سكرتير غرفة سياحة جنوب سيناء، المحال والبازارات التابعة لغرفة الاتحاد المصرى لمحال السلع السياحية الذى يرأسه سعد العباسى، بالتقدم بشكوى لهذه الغرفة حتى يتم بحثها وتوصيلها لوزارة السياحة، لاتخاذ اللازم.

كما طالب شكرى أيضاً الجهات التي تحصل الضرائب والتأمينات والكهرباء من هذه المحال والبازارات، بتأجيل السداد دون فوائد حين انفراج الأزمة المالية.

وفي أسوان وصلت تأثيرات الأزمة ذروتها خلال شهر فبراير الماضى وشهدت الفنادق أدنى معدلاتها خصوصاً الفنادق ذات النجمتين إلى ٤ نجوم بحسب عبد الناصر صابر نقيب المرشدين السياحيين بأسوان

هذا وقد بدأ عدد من أصحاب الفنادق والشركات والقرى السياحية في تطبيق سياسة جديدة لتسريح العمالة، وهى سياسة "القطارة" التي تقضى بأن تقوم هذه المنشآت بتسريح يومى بواقع ٣ أو ٤ عمال وبذلك تتخلص من ١٠٠ عامل فى الشهر على الأقل، مؤكدين أنهم مضطرون لتطبيق هذه السياسة وعدم إصدار قرارات بالتسريح الجماعى لضمان عدم اعتراض العمال أو تجمهرهم أو اعتصامهم فى المنشأة أو الفندق أو تقدمهم بشكاوى للجهات الإدارية المختصة. وأكد محمود جاب الله عضو مجلس إدارة غرفة المنشآت السياحية أن هذه السياسة أفادته كثيراً واستطاع حتى الآن تسريح أكثر من ٢٠٠ عامل من إجمالى

العمالة التي تعمل في منشآته والبالغ عددها ٤ آلاف عامل، موضحاً أنه لا يستطيع تحمل دفع رواتب تصل إلى ٧٥٠ ألف جنيه في حين أن الناتج الإجمالي من التشغيل لا يصل إلى نصف الرواتب بسبب ضعف الإقبال الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، مشيراً إلى أنه مضطر لتخفيض عدد العمالة إلى النصف إذا استمر هذا الوضع.

هذا وقد تناولت بعض الصحف أن حامد الشيتي رئيس مجلس إدارة شركة ترافكو جروب، قد أكد للدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع الذي عقده مع قيادات القطاع السياحي بحضور زهير جرانة، وزير السياحة أنه مضطر لتسريح ١٠٠٠ عامل من المجموعة التي تضم ١١ ألف عامل ما لم تتدخل الدولة وتدعمه خاصة وأن نسبة التشغيل في الفنادق التابعة للشركة المنخفض بنسبة تتعدى ٤٠٪ من المعدل التشغيلي المطلوب حيث أصبح المطلوب من هذه العمالة هو النصف فقط،

* وفي شرم الشيخ قامت شركة أكور لإدارة الفنادق بتسريح أكثر من ٦٠ عاملاً من فندقى نوفيتل وسوفيتل خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير وشكك أحمد بليغ، رئيس غرفة الفنادق بجيوب سيناء، في نسب الإشغال الحالية، موضحاً أن وزارة السياحة تقوم بدور الطبيب الذي يطمئن مرضاه رغم أن حالتهم حرجة وفي الرمق الأخير موضحاً أن الأهم في هذه الفترة ليس نسب الإشغال بل الأسعار التي حدثت عليها تخفيضات كبيرة ليس في مصر فقط بل في كل بلاد العالم، مشيراً إلى أن الخسائر في القطاع السياحي كبيرة وأن انخفاض سعر اليورو «زاد الطين بلة» لأن واردات المنشآت الفندقية التي تتعامل مع السوق الأوروبية انخفضت بنسبة ٢٠٪ إضافة إلى الهبوط في الأسعار الناتج عن الأزمة الاقتصادية.

* وفي شركة هابي دولفين التي تقع في المنطقة السياحية بمدينة الغردقة، وتعمل في مجال الرحلات البحرية للسائحين، وتم تأسيسها عام 2003.. تم تسريح 25 عاملاً وموظف في أواخر يناير الماضى بعد تراجع حجم رحلاتها لأكثر من 50% عن المعتاد، وقد اتخذ شكل تسريح العمال شكلاً مقنعاً بعد أن طلب منهم صاحب الشركة أمجد سوريال زارع بأن يقوموا بأجازة بدون أجر إلى أجل غير مسمى.. بل قام صاحب الشركة بزيادة ساعات العمل من 8 ساعات يومياً إلى 12 ساعة كى يعوض النقص في العمالة التي تم تسريحها.. وعلى الرغم من أن عدد العمال يصل إلى 100 عامل إلا أنه لا توجد لجنة نقابية بالشركة ولم يقيم العمال المفصولين بالتقدم بشكوى لمكتب العمل مؤكدين أنهم لا يعرفون أى معلومات عن النقابة العامة التي يتبعونها..

* في شركة السلام للتجارة والمواد الغذائية التي تقع في منطقة الدهان بالغردقة وتقوم بتوزيع المواد الغذائية على الفنادق والقرى السياحية، تم تأسيسها عام 2003.. قام صاحب الشركة بتخفيض عدد وريديات التوزيع وبالتالي الاستغناء عن سبعة عاملين وتخفيض أجور العمال المتبقين بنسبة 20% مع إلغاء عدد الساعات الإضافية التي كان يتقاضاها العاملون من قبل، حيث تم تخيير العمال ما بين العمل بهذه الشروط الجديدة أو التسريح فاختراروا العمل، وعلى الرغم من أن العمال الذين تم تسريحهم مؤمن عليهم إلا أنهم لم يلجأوا لمكتب العمل أو النقابة التي يتبعونها..

* كذلك قام العديد من المكاتب و الشركات المرتبط عملها بالنشاط السياحي في مدينة الغردقة في الآونة الأخيرة بتخفيض عدد موظفيها الذى لا يزيد في المكتب الواحد عن 10 موظفين إلى النصف تقريباً، فعلى سبيل المثال قامت شركة الكوثر التي تعمل في مجال التسويق العقارى في شهر يناير بفصل خمسة موظفين من مكتبها الرئيسى من إجمالى عشرة موظفين، وقام صاحبها حسام صلاح الدين بتخفيض رواتب الباقين.. وفي شركة مجد للانتيكات قام صاحب الشركة بفصل 2 من العمال بدعوى إعادتهم فور تحسن الأحوال المالية..

* وفي قرية ألف ليلة وليلة السياحية والتي يعمل بها 2000 عامل، قام صاحب القرية في شهر يناير الماضى بإلغاء الإصافى الذى كان يتقاضاه العاملون والحوافز وكافة أنواع البدلات والاكتفاء فقط بصرف أساسى المرتب.. أكد صاحب القرية أنه لجأ إلى ذلك نتيجة الأزمة المالية وأنه لا ينوى تسريح العمال لأنهم عمالة مدربة ولن يعوضها في المستقبل..

قطاع النسيج والملابس الجاهزة

* بدأت عمليات تسريح العمال نتيجة الأزمة في قطاع النسيج والملابس الجاهزة في أول شهر يناير الماضى بالمنطقة الحرة العامة للاستثمار ببورسعيد التي تضم 48 مصنعاً للملابس الجاهزة تخضع لاتفاقية الكويز، حيث تم فصل أكثر من 1500 عامل وفني ومشرف بدون أسباب معلنة، وهي: مصانع قناة السويس واللوتس وسبا للملابس الجاهزة ومصنعا علم الدين ورويال انتر ناشونال للصابون.

وأشار أحمد مرسى، أحد العمال المفصولين، إلى معاناتهم من مشكلات متعددة تتمثل في عدم وجود تأمينات اجتماعية أو رعاية صحية رغم استقطاع مبالغ شهرية من رواتبهم، كما أنهم غير مشبتين، ويعملون بعقود مؤقتة ويحق لكل صاحب مصنع طردهم، وهو ما حدث بحجة الأزمة العالمية.

ومن جانبه أكد المهندس محمود عبود، رئيس جمعية مستثمرى المنطقة الحرة العامة للاستثمار ببورسعيد أن المصانع تعاني ركودا حادا بسبب الأزمة المالية العالمية التي انعكست بالسلب على الطاقة الإنتاجية والتي انخفضت إلى 12.5% من حجم صادراتنا في الأسواق الأوربية والأمريكية، وهي النسبة المتوقع ارتفاعها خلال الفترة القادمة إلى 30%.

وأضاف أن المنطقة الحرة تضم 120 مصنعا، يعمل بها أكثر من 32 ألف عامل وعاملة، 60% منهم أصبحوا طاقة عاطلة، يسدد لهم أصحاب المصانع رواتبهم دون عمل كما قامت بعض المصانع الأكثر تضررا بتسريح عمالها، والبالغ عددهم حتى الآن 600 عامل.

وأشار عبود إلى أنه تقدم بمذكرة إلى الدكتور رشدي محمد رشيد، وزير الصناعة بضرورة رفع دعم الصادرات على الملابس الجاهزة من 6% إلى 12% أسوة بما هو متبع في جميع دول شرق آسيا ومنها الهند والصين وبنجلادش والتي بلغت نسبة الدعم فيها 18%. وأضاف أن الدعم المقدم حاليا من الدولة لا يستفيد به الكثير من المصانع سوى التي تتعامل مع مستثمرى الهند وتركيا، أما المتعاملون مع الأسواق الأوربية والأمريكية فيعانون رفض البنوك الأمريكية والشركات فتح إعمادات مالية للمصانع المصرية، وهذا هو عصب العملية التصديرية، وارجع أصحاب المصانع تسريحهم بشكل عشوائي لأعداد كبيرة من العمال بطريقة جماعية، إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية..

* في شركة ميغا تكستايل للملابس الجاهزة بمدينة السادات تم فصل عدد 143 عاملا بالتسوية الإجبارية - مع صرف مستحق أجر الأيام التي تم التشغيل فيها وهي أربعة أيام من شهر فبراير 2009 وصرف رصيد الإجازات عن الأجر الأساسي فقط- وتم الاستغناء عن 250 عاملا وعاملة من ذوى العقود المؤقتة.

* في شركة دقهلتكس للغزل والنسيج بدكرنس بمحافظة الدقهلية، قام رئيس مجلس الإدارة يوم الاثنين 2 فبراير بنقل عمال الشركة إلى فرع الشركة في مدينة المنصورة التي تبعد عنها نحو 20 كيلو متراً، على أن يتم نقلهم من وإلى الشركة يومياً من خلال القطار . اعتصم العمال البالغ عددهم 365 عاملاً بداخل مقر الشركة حيث أثار القرار غضب العمال البالغ عددهم 365 عاملاً وأعلنوا اعتصامهم بمقر الشركة

معتبرين القرار بمثابة بؤادر لتصفية الشركة بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدتها جراء الأزمة المالية.. البدوى المتولى رئيس اللجنة النقابية بالشركة قال أن القرار ليس وليد اللحظة، وأنه مقرر منذ شهور، وأضاف أن الإدارة انتهجت في الفترة الأخيرة بعض القرارات التي جاءت جميعها على غير رغبات العمال، ودفعت عدداً كبيراً منهم نحو المعاش المبلو، وأن بعضهم لم يحصلوا على كامل مستحقاتهم في المعاش.

* في شركة «دوبي» للملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة بمحافظة الإسماعيلية قامت إدارة الشركة في بداية شهر فبراير الماضى بتسريح أكثر من 500 عامل دفعة واحدة، وقد اعتصم عمال الشركة البالغ عددهم 2000 عامل يوم 2 فبراير مؤكدين على نية صاحب الشركة الهندى الجنسية تصفية وبيع الشركة، وتجمهر عدد كبير من عمال المنطقة الصناعية أمام مصانعهم تضامناً مع زملائهم في شركة «دوبي» التي يملكها أحد المستثمرين الهنود ويدعى «رامى دوف». وقال منير الصعيدى مدير قسم الخدمات بالشركة وأحد الذين تم تسريحهم بعد قضاء عامين وشهرين بالشركة من بداية تأسيسها في نوفمبر 2006: إن العمال فوجئوا بتسريحهم بحجة أن الشركة سيتم تصفيتها وبيعها نتيجة الأزمة المالية لشركة «إمبي»، التي اشترطت تسلم الشركة بدون عمال. وأضاف أنه تم تسريح عدد كبير من عمال الشركة البالغ عددهم 2000 عامل وعاملة من أقسام المالية والإدارة والأمن، "ولقد شكونا للتأمينات والحفاظة ولم يتم اتخاذ أى إجراء لحل الأزمة مما يؤكد تواطؤ الشركة مع التأمينات حيث أخبرنا أحد الموظفين بما بأن الشركة أبلغت التأمينات الشهر الماضى بطرد العمال"، هذا الأمر يؤكد أن الشركة بدأت تجهز لفصل العمال من الشهر الماضى وبدون علم العمال الذين اكتشفوا ذلك صباح يوم الأحد 2 فبراير ويضيف على زكى يوسف مشرف بالشركة: «الشركة شردتنا ومنحتنا أسبوعاً واحداً لتسلم مرتباتنا حتى 9 فبراير الماضى، وبعد هذا التاريخ لن يكون لنا الحق فى أى شيء فماذا نحن فاعلون ومعظمنا أصحاب بيوت واسر ولدينا أطفال يحتاجون للرعاية وخلال هذه الفترة التي عملنا فيها بالشركة تحملنا الكثير من إهانات وظلم مقابل مرتب شهرى ثابت يفى بأقل القليل من احتياجات المنزل والأولاد والمدارس وغيره من الأمور الحياتية".

وقال سيد فرج الله إن الشركة سوف تباع لشركة «أمبي» التي تعانى من مشاكل أيضاً، فقد تم تسريح عمال شركة «إمبي» فى ديسمبر الماضى وهم أكثر من 5000 عامل وترغب فى تعيين عمالة جديدة بمرتبات أقل خاصة أن معظم العمال الذين تم تسريحهم من شركة دوبي أو شركة امبي لن يجدوا أى فرصة عمل فى المنطقة الحرة بالإسماعيلية.. ويضيف عصام حسن أن شركة دوبي زارها رئيس الوزراء احمد نظيف أثناء اجتماع مجلس محافظين ودخل المصنع بصحبة المستثمر الهندى والمسئولين فى الحفاظة وعدد من الوزراء وتجول فى بعض الأقسام فشاهد معدات جديدة لم يتم فكها واستعمالها وعند سؤال رئيس الوزراء عن هذه الأجهزة قالو له إنها خطوط جديدة سيتم تركيبها خلال الأسبوع القادم لأننا أى الشركة جديدة وتبحث عن عمالة وسوف توفر آلاف من فرص العمل لأبناء الإسماعيلية والحفاظات المجاورة للإسهام فى القضاء على البطالة فصفق المسئولين لهذا الكلام ولم يتم تركيب المعدات الجديدة ولم يتم تعيين عمالة جديدة حتى جاء دور وزير الاستثمار الدكتور محمود محى الدين الذى زار الشركة أثناء انعقاد مؤتمر الاستثمار الثانى فى الإسماعيلية وسمع نفس الكلام وبعد ذلك بأسبوعين تم قفل الشركة وتشريد العمال..

* فى مصنع الشركة الشريفة لصناعة المنسوجات بالمدينة الصناعية- منشية النزهة بالإسكندرية قام بنك مصر بالحجز على المصنع لعدم سداد الديون المتراكمة (11 مليون جنيهه) على صاحب المصنع (محمد سامى شريف) بعد تراكم المديونية وعدم تصريف المنتجات نتيجة الأزمة المالية، فقام صاحب المصنع بطرد عمال ماكينات النسيج والمصبغة ثم أغلق قسم التجهيزات. على مراحل بدأت بتطفيش العمال بعد منع صرف الحوافر الشهرية وتقسيم العمل إلى ورديتين فقط بدلاً من ثلاثة ورادى- بعدد ساعات عمل 12 ساعة للوردية الواحدة. ثم تأخر صرف المرتبات (المرتب الأساسى) ثم بدأ فى صرف نصف المرتب فقط حتى اضطر قرابة 100 عامل إلى الاستقالة وامتنع بعد ذلك عن صرف المرتب لقرابة 6 شهور.

حاولت اللجنة النقابية التي شكلت عام 99 حل المشكلة وطالبت من الاتحاد العام للعمال التدخل. كذلك حررت القوى العاملة عدة محاضر، ونظم العمال مظاهرة أواخر شهر يناير الماضى أمام ديوان عام محافظة الإسكندرية. وتقدم صاحب المصنع بطلب إلى وزارة القوى العاملة بالتوقف عن العمل وتم رفض طلبه واضطر العمال إلى رفع قضايا تعويضات عن مدة الخدمة.

* وفي الشركة المصرية الدولية للحياكة والصباغة (داى تكس) أضرب يوم 2 مارس أكثر من 3500 عامل عن العمل داخل مصانعهم الستة "المها وإيميكو والصباغة والمصنع الجديد ومصنع سكينه وليت"، احتجاجاً على عدم صرف منحة مبارك الـ30%، والتي تعين صرفها في شهر يوليو من العام الماضى. تعطلت الشركة بالخسارة حتى لا تصرف العلاوة في موعدها، إلا أنها وعدت العمال بصرفها في ديسمبر الماضى، ثم تأجل صرفها مرة أخرى لشهر مارس الجارى، وعندما طالب العمال بصرفها في الموعد المحدد أعلنت الشركة أنها منيت بخسائر نتيجة الأزمة المالية ورفضت تحديد موعد لصرف العلاوة.

قال العمال، إنهم لا يصدقون مزاعم الشركة، لأن باسم سلطان صاحب "داى تكس" أعلن أن شركته تربح 80 مليون جنيه سنوياً، وعلى الرغم من ذلك فإن محمد فتحى مدير قسم المشتريات عادة ما يرد على مطالبهم بقوله "لو مش عاجبكم سيبوا الشركة".

وأكد جميع العاملين بمصنع "المها" أحد فروع الشركة، أنهم مهددون بين الحين والآخر بترك المصنع، خاصة مع التهديدات المتكررة لمدير قسم المشتريات لهم بترك الشركة لو أصروا على مطالبهم.

يذكر أن شركة "داى تكس" ضمن الشركات المشاركة في اتفاقية الكويز وتعمل مع العديد من المؤسسات ذات العلامات التجارية العالمية لصناعة الملابس والمنسوجات مله يقلل من احتمالية خسارتها، في حين أن العمالة التي تعتمد عليها الشركة تتقاضى أجوراً هي الأقل بين مثيلاتها في البلدان المصنعة لتلك العلامات التجارية العالمية..

* أما عن صناعة التطريز وهي من الصناعات التكميلية التي تعتمد على مصانع الملابس لإدخال التصميمات والرسومات على أنواع الملابس المختلفة، لذا فهي تتأثر بصناعة الملابس الجاهزة بالإيجاب والسلب وحسب إنتاج المصانع، وتشتهر قرية القيصرية التابعة لمدينة المحلة الكبرى بتلك الصناعة وتنتشر فيها مشاغل التطريز ويصل عددها في القرية نحو 600 مشغل تطريز يحوى كل واحد منها متوسط 7 عمال في المشغل الواحد. وقد تأثرت تلك المشاغل بالسلب بعد الأزمة المالية العالمية بعد تضرر مصانع الملابس وحالة الركود والكساد التي شهدتها تلك المصانع وانخفاض معدل الإنتاج، وقد تعددت مظاهر تأثر مشاغل التطريز بالأزمة وانعكاسها على العمال كما يرويهامجدى ناصف صاحب مشغل هناك. يقول مجدى ناصف أن بداية انتشار المشاغل في القرية يرجع إلى الثمانينات من القرن الماضى وقد تغيرت حالها من نقيض إلى نقيض بسبب الطفرة الاقتصادية، حتى مرت فترة كساد كبيرة أغلقت فيها جميع المشاغل بسبب السلع المستوردة التي غزت السوق بشكل كبير إلا أن الوضع تغير عندما تولى كمال الجنزورى رئاسة الوزراء وشكلت حكومة جديدة عملت على إغلاق باب الاستيراد مما أدى إلى ازدهار الصناعة مرة أخرى، إلا أن الكرة عادت مرة أخرى مع بداية الأزمة المالية العالمية.

ويضيف ناصف أن الأزمة بدأت مع قيام تجار الأقمشة ومستلزمات الملابس باستيراد كميات كبيرة منها وتخزينها بالمخازن لإعادة تصنيعها، وعندما اشتدت الأزمة المالية العالمية انخفضت أسعار المواد الخام بما فيها الأقمشة والمنسوجات ومستلزمات التصنيع، فمتر القماش الذى كان المتر منه 12 جنيه أصبح 8 جنيه أى بخسارة أربع جنيهات مما أدى إلى انتشار حالة من الركود والكساد خاصة مع احتفاظ التجار بالأقمشة وعدم استخدامه في التصنيع حين انتهاء الأزمة، وهي الفترة التي تلت عيد الأضحى في ديسمبر الماضى، بالإضافة إلى قيام تجار مستلزمات التصنيع بالنسبة للتطريز بتثبيت أسعارها لعدم وجود رقابة على الأسعار، وامتلاء السوق بالسلع المستوردة مما دمر المنتج المصرى لصعوبة المنافسة.

ويؤكد ناصف أن منذ تلك اللحظات وقطاع التطريز يتأثر بالسلب بعد انخفاض إنتاج المصانع الذى تعتمد عليه المشاغل، كما تأثر بذلك أصحاب المصانع والعمال على السواء وتعددت ملامح ومظاهر ذلك التأثير، أولها انخفاض أجور العمال من الجنسين خاصة أن عمال مشاغل التطريز يشغل معظمهم بالإنتاج فانخفضت الأجور مع انخفاض الإنتاج، وتحمل صاحب العمل الحسارة اعتقاداً منه أن الأزمة طارئة وستنتهى إلا انه بعد أن طالبت الفترة اضطر إلى تسريح بعض العمال وتقسيم عمال الوردية الواحدة على الورديتين فانخفض معدل العمالة فى المشاغل بنسبة واحد إلى ثلاثة أى أن صاحب العمل قام بتسريح عامل من كل ثلاثة عمال وذلك فى بعض المشاغل، وقامت مشاغل أخرى بتقليص العمل وهو ما يعنى إغلاق جزئى بعد إيقاف بعض الماكينات عن العمل والاكتماء بوردية واحدة وتسريح العمالة الزائدة، إلا أن الأزمة اشتد عند البعض الذين اضطروا فى النهاية إلى الإغلاق الكلى وتسريح جميع العمال، ومنهم من حول نشاطه إلى نشاط آخر لتعويض خسارته، إلا أن بعض المشاغل حددت أيام عملها من ثلاثة إلى عشرة أيام فى الشهر الواحد وأغلقت فى باقى الأيام مع تسريح العمال فى تلك الأيام التى يشتغلها العمال مع الحرمان من أجورهم فى أيام الإجازة الإجبارية.

ويؤكد ناصف أن ما يقرب من 200 مشغل توقف تماماً عن العمل بسبب الأزمة حتى وصل إجمالى العمال الذى تم تسريحهم إلى ما يقرب من 800 عامل وعاملة، مؤكداً أن بعض المشاغل تعمل تحت ضغوط الآن مهددة بالخسارة والإغلاق وتعمل على تغطية التكاليف فقط. مشيراً إلى أن العمالة فى قطاع التطريز لها طابع خاص لذلك سيكون التأثير على العمال ليس كبيراً فهى تعتمد على الطلاب فى الإجازة وبعد فترة الدراسة سواء فى التعليم الثانوى أو المدرسى، ومنهم من يعمل بالأرض الزراعية نهاراً وفى المشغل مساءً كعمل إضافى أو منهم من يعمل فى شركات قطاع أعمال مثل شركة غزل المحلة ومنهم موظفين فى القطاع الحكومى، أى إنهم يعتمدون على المهنة كعمل إضافى، وقليلاً منهم يعتمد عليها كعمل أساسى، كما يؤكد على أن العمال الذين تم تسريحهم يتجهون إلى أعمال أخرى مثل مهنة المنادى على سيارات الأجرة، وعليه فإن معظم العمال لتلك الأسباب غير مؤمن عليهم بالمشاغل، لذلك فإن صاحب العمل يجد الاستغناء عنهم بسيط ولا احد من العمال يتعرض له قانونياً، وأكد ناصف أن مكاتب القوى العاملة لا تبالى ولم تتحرك ولا تسأل فى احد من العمال ولا تدافع عنهم، وان جميع إجراءات الإغلاق وتسريح العمال تأتى بدون أى موافقة من أى جهاز تنفيذى.

* وفى شركة "اندوراما" شبين الكوم للغزل والنسيج بمحافظة المنوفية رفضت إدارة الشركة الهندية صرف حافز الهدف بقيمة 228 يوم لعمال الشركة متعلقة بتحقيق خسائر نتيجة الأزمة المالية، وهو ما أدى إلى إضراب العمال البالغ عددهم 4000 عامل لمدة عشرة أيام متتالية بدءاً من يوم الخميس 5 يناير 2009، ويقول إبراهيم يونس رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة إلى انه سبق وحذر من ثورة العمال فى ظل تعنت ومماطلة الشركة فى صرف مستحقاتهم، وأكد على زيادة الإنتاج من 32 طناً يومياً عندما كانت الشركة تابعة للقطاع العام إلى 47 طناً يومياً، مما يعنى وجود أرباح، والعامل ليس مسئولاً عن التسويق من عدمه، وأشار إلى أن تلك المكافأة نصرفها منذ 50 عاماً بقيمة 228 يوماً بزيادة 17 ٪ كل عام، والتزمت الشركة بصرف كافة المستحقات المالية العام الماضى إلا إنها رفضت هذا العام لافتنا أن رد الإدارة جاء مطاطياً ومتعللاً بالأزمة المالية العالمية..

البناء والأخشاب

* في مصنع الجنوب للطوب الطفلى بالبلينا بمحافظة سوهاج، حيث يعمل المصنع فى إنتاج أنواع الطوب الطفلى والحرارى وتم تأسيسه فى عام 1994 ويعمل به 240 عاملاً. وبسبب الأزمة المالية وارتفاع سعر المازوت تم وقف خط إنتاج الطوب الحرارى الأحمر مما ترتب على ذلك فصل 45 عاملاً فى شهر يناير الماضى وصرف شهر لكل عامل إضافة إلى الشهر الذى فصلوا فيه فقط لا غير، كما تم تخفيض الإنتاج اليومى بداية من شهر يناير من 8000 طوبة إلى 5000 طوبة وتخفيض عدد الورديات إلى وردية واحدة تعمل 10 ساعات يومياً بعد أن كان المصنع يعمل وريتان بواقع 8 ساعات فى الوردية الواحدة دون صرف أى إضافى للعاملين، تم تخفيض أجر العمال اليومى من 25 إلى 20 جنيه للعامل العادى، والصناعى من 75 ج إلى 50 ج يومياً دون أى حوافر أو إضافى.

* فى مصنع سيراميك الفراغة الذى يمتلكه رجل الأعمال محمد أبو العينين بالفيوم اعتصم أكثر من 3000 عامل يوم الأربعاء الموافق 24 ديسمبر الماضى احتجاجاً على إلغاء الحوافر والأجر والإضافى، وعدم مساواتهم بزملائهم العاملين من محافظات المنوفية والشرقية وبنى سويف وغيرها. وقال المعتصمون إن متوسط رواتبهم هو 600 جنيه، فى حين تصل رواتب زملائهم فى المحافظات الأخرى إلى 4000 جنيه شهرياً للمهندس الفنى. وهدد مدير الموارد البشرية بتسريح بعض العاملين، باعتبارهم عمالة زائدة. ووعدت إدارة المصنع من قبل بزيادة رواتب العاملين من أبناء الفيوم فى يناير القادم، والبالغ عددهم نحو 4000 عامل، من بين 7000 عامل فى المصنع، لكنها تراجعت عن وعدها دون أسباب.. هذا وقد قامت الإدارة بإلغاء ساعات العمل الإضافية حيث قررت تخفيض ساعات العمل فى الوردية من 12 ساعة إلى 8 ساعات فقط مع منح العمال يومان أجازة بدلا من يوم واحد فى الأسبوع..

* وفى شركة سيراميك كليوباترا بمحافظة السويس نظم نحو 200 عاملاً أواخر شهر فبراير الماضى وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة احتجاجاً على عدم صرف العلاوة الدورية المقررة فى يناير الماضى بدعوى مرور الشركة بأزمة مالية، وطالب العمال بصرف العلاوة وتحسين الوجبة الغذائية التى وصفها العمال بالردينة وتحسين وسائل المواصلات التى تنقل العمال من أماكن إقامتهم إلى المصانع فى العين السخنة. كما تقدم نحو 72 عاملاً فى الشركة باستقلالهم احتجاجاً على قرارات إدارة الشركة بزيادة ساعات العمل إلى 12 ساعة بدلا من 8 ساعات، والعمل بنظام وريتين بدلا من ثلاث وريديات، بدون زيادة فى الأجور أو مقابل إضافى بالإضافة إلى عدم صرف العلاوة الدورية. كما هدد نحو 4 آلاف عامل بالإضراب عن العمل احتجاجاً على قرارات محمد أبو العينين، رئيس الشركة، بإلغاء صرف بدل طبيعة العمل وبدل الانتظام وبدل الإعاشة للمغتربين وبدل السكن وإلغاء إحدى الورديات وتخفيض عدد الوجبات الغذائية للعمال بنسبة 30%. ورفض مكتب العمل بالسويس، الموافقة على قرارات إدارة الشركة، وتقدم رفعت متولى المدير العام للشركة، بمذكرة إلى مكتب القوى العاملة التى اشترطت عليه زيادة الأجور بنسبة 45% ومنح العمال 3 أيام إجازة أسبوعياً مقابل العمل بنظام الوردتين بدلا من الورديات الثلاث.

وقال العمال إن إدارة الشركة ألغت العلاج للعمال من خلال هيئة التأمين الصحى، وحولتهم إلى العلاج الاستشارى باشتراك شهري يصل إلى 20 جنيهاً، على أن يتحمل العامل 30% من قيمة الخدمة العلاجية، وقال العمال إن الإدارة لم تصرف علاوة 7% المقرر صرفها فى شهر يناير..

* في شركة مياه السادات من بداية شهر مارس تم إلغاء الحافز لعمال التشغيل والصيانة وقام العمال بالتجمهر في الشركة ومطالبتهم بالعودة مرة أخرى إلى جهاز المدينة. وذلك بعد نقل تبعيتهم إلى الشركة القابضة، هؤلاء العمال وظيفتهم الصيانة الخاصة بخطوط المياه رفضوا إصلاح بعض الخطوط المكسورة كرد فعل على عدم صرف البدلات.

* وفي منطقة شق الثعبان - التي تقع على طريق الأوتوستراد بمحافظة حلوان - هناك مئات المصانع مهددة بأن تعلن إفلاسها في أى وقت، وأن تغلق أبوابها التي تعتبر مصدر الرزق الوحيد لآلاف العمال الذين يعملون بتلك المصانع. فالمصانع هناك شبه متوقفة عن العمل، والعمال يتجولون هنا وهناك يبحثون عما يفعلونه، ومعارض الرخام تبحث عن زبائن فلا تجد إلا النذر القليل، وأصحاب المصانع يضعون أيديهم على قلوبهم خشية أن يأتي اليوم الذي يضطرون فيه أن يرفعوا الراية البيضاء ليعنوا استسلامهم، بعد أن اختفى المستوردون الأجانب من السوق، وأصبح الاعتماد على السوق المحلية هو المفر الوحيد أمامهم، ولكنهم عادوا ليفقدوا الأمل مرة أخرى بعد أن اكتشفوا أن السوق المحلية هي الأخرى تحتاج إلى من يعينها.. العمال هناك يتهايمون فيما بينهم عن الحال الذي آلت إليه المصانع التي يعملون بها، يتذكرون كيف كان يومهم محشوداً بالأعمال الشاقة فيما سبق، وكيف أنهم الآن يعملون وريدية واحدة فقط بعد أن خفض معظم أصحاب المصانع إنتاجياتهم إلى النصف، البعض منهم يتخوف من أن يلحق بزملائه الذين اضطروا أصحاب المصانع إلى تسريحهم، أو أن تنخفض أجورهم إلى النصف كما حدث مع آخرين منهم. وصف محمد سعيد - أحد العمال - الأزمة التي تمر بها مصانع الرخام في منطقة شق الثعبان، قائلاً: «كنا بنشتغل ورديتين علشان نلاحق على الطلبات، لكن دلوقتي بقينا نكتفى بوردية واحدة وأحياناً ما بنشتغالهاش كلها»، أما الريدي محمد - أحد العمال - فأكثر ما يزعجه أن صاحب المصنع الذي يعمل به قام بتخفيض أجره من ٣٥ إلى ٣٠ جنيهاً يومياً تصل في بعض الأحيان إلى النصف، يقول الريدي: «في السابق كان يمكنني الاعتراض على هذا التصرف، أو أن أترك العمل وأذهب إلى أى مصنع أو شركة أخرى، لكن الأزمة التي تمر بها الآن تجعل أصحاب المصانع يرفضون تشغيل أى عامل جديد لديهم مهما كانت خبرته أو كفاءته، فهم لا يريدون أن يضيفوا على أنفسهم أعباء مادية جديدة». حال الريدي لا يختلف كثيراً عن أحمد وهذان - أحد العمال - حيث اضطره صاحب الشركة إلى تخفيض يوميته هو وزملائه، بعد أن قام بتسريح نصفهم، معللاً ذلك بأن حالة الركود التي تواجه العمل الآن لا تستدعي وجودهم جميعاً، يقول وهذان: «اضطر زملائي إلى العودة إلى القرى التي أتوا منها مرة أخرى، بعد أن استغنى عنهم صاحب الشركة، وإذا استمر الحال على هذا فاعتقد أننا سنلحق بهم عما قريب». إذا كان الخوف من الغد هو أكثر ما يثير قلق العمال بمصانع شق الثعبان، فأصحاب الشركات والمصانع والمعارض هناك لا يقلون عنهم قلقاً، بل إنهم يزيدون عنهم في أنهم يتعرضون يومياً لخسارة تصل إلى آلاف الجنيهات - على حد قولهم - مما يجعلهم يقتربون من اتخاذ قرار الإغلاق في أى لحظة. يقول عصام زايد، صاحب شركة زايد للرخام: كنا نعتمد على التصدير كمصدر رئيسي يصل إلى ٩٠% من الدخل، أما الـ ١٠% الباقية فكنا نتحصل عليها من السوق المحلية، ولكن الأزمة المالية العالمية أصابت مستوردينا، ولم نراهم منذ انتهاء رمضان الماضي، حيث بدأوا يقللون من زيارتهم لنا شيئاً فشيئاً، حتى اختفوا تماماً، يضيف زايد قائلاً: لم أقم بتسريح أى من العمال الذين يعملون بشركتي بعد، ولكن الحال يتدهور بصفة يومية ولم يدخل لي أى مليم هذا الأسبوع ولا حتى تكاليف تشغيل المصنع في تلك المدة، لذا سأضطر لأن أصرف لهم رواتبهم الأسبوعية من جيبي، ولا أعلم ما الذي سأفعله إذا استمر بنا الحال على هذه الخسارة الفادحة.. أما ياسر محمد - مدير بإحدى شركات الرخام - فيقول: نحن نعتمد الآن على السحب المحلي وهو ضعيف جداً، ولا يستطيع أن يستوعب إنتاجيات مصانع شق الثعبان الهائلة، لذا قمت كغيري من مديري مصانع الرخام بتخفيض الإنتاجية إلى النصف، والعمل بوردية واحدة فقط يتبادل عليها العمال، مما يعني أن إجازاتهم زادت على السابق، لأنني لا أريد الاستغناء عنهم، فمن الصعب أن تجدوا عاملاً كفوياً وماهراً في هذه المهنة الخطرة، ولكن إذا استمر الحال على هذا الوضع، فلن يمكنني الاستمرار في تحمل أعباء يوميات العمال أكثر من ذلك.. كما أكد سيد أباطة رئيس جمعية مستثمري المنطقة الصناعية بشق الثعبان أن نسبة المبيعات بمعارض ومصانع الرخام بالمنطقة انخفضت بنسبة وصلت إلى ٦٠% في الأسابيع الأخيرة، مشيراً إلى ضرورة تكاتف جميع الجهات المسئولة لحل أزمة المصانع بشق الثعبان حتى لا تتعرض لكارثة أكيدة وتضطر لإغلاق أبوابها.. ويقول أباطة لا أحد يستطيع أن ينكر تأثير المنطقة الصناعية بشق الثعبان بالأزمة الاقتصادية

العالمية، فمنذ شهر تقريباً انخفضت نسبة المبيعات في شق الشعبان إلى ٤٠% ثم وصلت إلى ٦٠% في الأيام الأخيرة، ومن المتوقع أن ينخفض مؤشر المبيعات لأكثر من ذلك، فنحن نسير في منحى منخفض، وذلك ما تؤكد سجلات الجمارك، والتي أظهرت نسبة انخفاض عالية في كشف تصدير الجرانيت. وأضاف أباطة: السوق المحلية أصبح شبه متوقفة الآن، بعد أن اضطر أصحاب المصانع إلى رفع سعر المواد الخام، خاصة أنهم مطالبون بدفع «كارتات» الإتاوات على الموازين التي تقدر بـ ٥٥٠ جنيهاً على كل عريية، بالإضافة إلى الضرائب ورسوم النظافة الشهرية التي تفرضها الحكومة، وأمام تلك الضغوط المادية اضطر بعض أصحاب المصانع إلى خفض نسبة الإنتاج إلى النصف، وتخفيض العمالة التي أصبحت تشكل عليهم عبئاً كبيراً، حتى إن بعض المصانع عجزت عن تحصيل رواتب عمالها هذا الشهر.. وأشار أباطة إلى أن المنطقة تعتمد في تصديرها على الصين بنسبة ٧٠%، وأن المستثمرين الصينيين لم يعودوا من بلادهم منذ أن سافروا لقضاء إجازتهم السنوية في بلادهم، قائلين: نحن نترقب عودة الصينيين لإنعاش السوق مرة أخرى، لأنه في حالة عدم رجوعهم مرة أخرى سنوضع في مأزق كبير.

الكيمائيات

أكدت بيانات شعبة صناعة الزجاج باتحاد الصناعات أن هناك العديد من مصانع الزجاج مهددة بالتوقف نتيجة الأزمة المالية العالمية و أن هناك مصنعين جديدين لزجاج أدوات المائدة قررا في شهر فبراير الماضي التوقف عن الإنتاج وإغلاق أفراهما مع منح إجازة إجبارية للعاملين فيها حين معاودة النشاط، بينما أعلن مصنعان آخران تخفيض طاقتهما الإنتاجية بنسبة ٥٠%.

وقالت مصادر في شعبة صناعة الزجاج، باتحاد الصناعات، إن عدد المصانع المحلية التي توقف نشاطها في هذا القطاع ارتفع إلى أربعة، بعد إعلان شركة «جى.أم.جى»، المملوكة لرجل الأعمال محسن عطية إغلاق مصنعين لها لإنتاج زجاج السيارات، بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج محلياً بعد زيادة أسعار الطاقة في الوقت الذي تشهد فيه الأسعار العالمية تدهوراً كبيراً، أشارت المصادر إلى أن إجمالي استثمارات المصانع الأربعة ١٠٠ مليون جنيه ويعمل بها ما يقرب من ١٥٠٠ عامل. وكشف محمد فنجى، مدير عام مصنع «اللؤلؤة» لأدوات المائدة، عن أن تكلفة إعادة تشغيل الفرن الصغير، المتوقف عن العمل، ٨ ملايين جنيه لإعادة تبطينه بالطوب الحرارى المستورد من الخارج، وتصل التكلفة إلى نصف مليار، في مصانع الزجاج المسطح كما أنها تحتاج ٦ أشهر لمعاودة الإنتاج. وتوقع أن تلجأ العديد من المصانع الأخرى، إلى إغلاق أفراهما إذا لم تتخذ الدولة إجراءات سريعة لحماية المصانع، والتي تقدر استثماراتها بـ ٥ مليارات جنيه، مؤكداً أن مخازن كل المصانع مكدسة بإنتاج راكد، حتى إن بعضها لجأ إلى تصدير المنتج النهائى إلى تركيا مقابل الزجاج الكسر، المستخدم كمادة خام حتى لا يتوقف الفرن عن العمل. وقالت مذكورة رسمية تلقاها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة إن المصانع المنتجة لأدوات المائدة الزجاجية اضطرت إلى تخفيض أسعارها بنسبة 45% ومع ذلك فإنها غير قادرة علي منافسة المنتجات المستوردة من الصين. وأشارت المذكرة إلي توقف عدد من المشروعات الجديدة التي كان يتم تنفيذها في قطاع الصناعات الزجاجية مثل شركة مصر للزجاج بمدينة العاشر من رمضان، وشركة الوادى بمدينة السادات، ومصنع اللؤلؤة بمدينة 6 أكتوبر. كما تم تأجيل مشروع سان جوبان لصناعة الزجاج بمدينة العين السخنة، والذي كان سيوفر نحو ألفى فرصة عمل مباشرة. وأكدت المذكرة أن هناك مائة مصنع زجاج مسطح توقفت في الصين وتقوم بعض الشركات التجارية حالياً بتصريف مخزونها في دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر بأسعار متدنية.

وكانت بيانات المجلس التصديري للصناعات الكيماوية قد أشارت إلى تراجع الصادرات من الزجاج ومنتجاته بنسبة حوالي 40% خلال شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين. من ناحية أخرى تلقى جهاز مكافحة الإغراق والدعم بوزارة التجارة والصناعة شكوى من شركتى صناعة زجاج ضد واردات أدوات المائدة الزجاجية القادمة من الصين ودول شرق آسيا

ففى مجموعة تصنيع الزجاج بطريق مصر إسماعيلية الزراعى شركة "GMG" قرر صاحب المصنع غلق المصنع بدعوى ركود السوق وتحقيق خسائر مالية، مما دفع العمال للاعتصام لمدة أسبوع بدء يوم الأحد 2009/2/8 احتجاجاً على قرار الغلق المصنع، وتسريح جميع العاملين وتأخر صرف مستحقاتهم المالية، طالب العمال بدفع مستحقاتهم المالية عن الشهر الماضى (يناير) بشكل كامل وليس جزء منها كما عرضت إدارة المجموعة. رفع العاملون لافتات مطالبين الشركة برد حقوقهم، من أبرز الشعارات: "لا يا حكومة قولى لا.. مش عايزين غير الحق"، وخطابوا مالك الشركة "قبض إيه دى ملايم.. دا أنت بتصرف بالملايين"، و"قولوا لحسن لا خلاص.. مش هنطاطى تانى الراس".

انحصرت مطالب العمال فى ستة مطالب مشروعه ومستحقه وهى على التوالى و حسب الأهمية.. أولاً صرف المرتبات المتأخرة كاملة غير منقوصة، ثانياً أن يتم التعامل مع العمال من خلال اللجنة النقابية، ثالثاً أن يتم تعديل المرتبات بحيث يمثل حدها الأدنى مبلغ مناسب للعامل العادى، رابعاً أن يتم صرف المرتبات المدرجة بالعقود (الوهمية على حد قول العمال) و ليس المرتبات التى يتقاضونها بمعنى أن هنالك مرتبات مدرجه فى عقود التأمينات على خلاف المرتبات التى يتقاضاها العمال، خامساً أن يتم إقرار وفد من العمال ينتخبوه العمال بأنفسهم ليتحدث باسم العمال أمام الإدارة، سادساً أن يحصل هذا الوفد على صفة رسميه حتى يستطيع التحدث باسم العمال أمام وزارة القوى العاملة و اتحاد العمال و وزاره الصناعة

قال العمال أن محسن عطية رئيس مجلس الإدارة قد تقدم بطلب إلى وزاره القوى العاملة بغلق المصنع وتسريح العمال وأورد عطية بالمذكرة المقدمة مستندات تفيد بان المصنع يتعرض لخسائر متتالية و لا يحقق أى أرباح، إلا أن محسن عطية تراجع عن موقفه إزاء ضغوط العمال المتتالية بفضحه و تقديم المستندات الدالة على تحقيق المجموعة أرباح و عليه سحب عطية مذكره الغلق من وزاره القوى العاملة.. فى نفس السياق، خفضت إدارة الشركة مرتبات العاملين البالغ عددهم 300 عامل و عاملة بشكل تدريجى بدءاً من شهر نوفمبر الماضى، كما تم استبدال خانة "حافز الإنتاج" بخانة "بدلات" فى محاولة للتحايل لتنفيذ قرار الإغلاق الذى تقدم به أصحاب المصنع لوزيرة القوى العاملة معللين انخفاض التسويق و ركود السوق، بينما ردت الإدارة بتأثير الأوضاع الاقتصادية الحالية على المصنع، وتوقف عمليتي البيع الخلى والتصدير بالإضافة إلى ارتفاع أسعار أنابيب البوتاجاز وزيادة أسعار الكهرباء.

* وفى مصنع H.U لتعبئة البوتاجاز بمنطقة الكلايين الصناعية بمدينة فقط بمحافظة قنا قام صاحب المصنع أسامة محمد عبد الله بخفض الإنتاج بداية من شهر فبراير بنسبة 5% بسبب فسخ تعاقد مع شركة بوتاجاسكو، وبدعوى تخفيض الإنتاج قامت الإدارة بفصل 35 عاملاً من عمال الشحن والتفريغ، كما تم فتح باب الإجازات بدون مرتب وإجبار العمال البالغ عددهم 270 عاملاً عليها، كما تم تخفيض مقابل الوجبة إلى 2.5 جنيهاً بدلاً من 3 جنيهاً يومياً، ازدادت فى الآونة الأخيرة وبشكل مكثف حالات توقيع الجزاءات على العمال التى وصلت لمتوسط 50 جنيهاً شهرياً من إجمالى المرتب الذى يتراوح ما بين 240 و 350 جنيهاً.. إضافة إلى سوء المعاملة بهدف تطفيش العمال..

* وفى مصنع الجلود بالمنطقة الصناعية بقويسنا بمحافظة المنوفية، حيث يعمل به حوالى 350 عامل معظمهم باليومية وغير مؤمن عليهم يعملون فى بيئة عمل غير مناسبة وغير صحية ولا توجد بها اشتراطات الصحة والسلامة المهنية، حيث شهد المصنع حوادث بشعة كان أشهرها حادث موت اثنين من عماله فى بيارة تحتوى على مواد كيماوية تستخدم فى تصنيع الجلود.

بلغ متوسط الأجور للعمال الغير مؤمن عليهم 400 جنيه والمؤمن عليهم فقط في المصنع هم الإداريين وسائقي الكلاركات وبعض سائقي السيارات وهؤلاء بلغ متوسط مرتباتهم 600 جنيه وخلال شهرى يناير وفبراير تم إلغاء الحوافز بشكل تام نتيجة لتراجع معدلات التصدير بنسبة كبيرة مما أدى إلى انخفاض الرواتب بما قيمته 100 جنيه وهى مبلغ الحافز الوحيد الذى كان يتقاضاه العمال.

* فى مصنع هيبى فارم للأدوية بالمنطقة الصناعية بمدينة قفط بمحافظة قنا اعتصم عمال المصنع البالغ عددهم 400 عامل أمام مقر الشركة، احتجاجا على عدم صرف مرتباتهم لشهرى يناير وفبراير نتيجة وقف الإنتاج منذ بداية شهر يناير الماضى، كما دخل أكثر من خمسين عاملا إضرابا عن الطعام تم نقل ستة منهم إلى منازلهم بعد إصابتهم بإعياء شديد، ونقل ثلاثة إلى مستشفى نجع حمادى العام وهم عماد عيد، جمال بدران وأحمد عبد العاطى..

.. قال محمد فتحى أحد العاملين: الأمن قال لنا إحنا مش عارفين نعملكم حاجة بعد هروب مدير المصنع ونائبه للقاهرة، رغم أن المسئولين عن المصنع وعدونا بصرف المرتبات فى 2 مارس إلا أننا فوجئنا بهروبهم، وأضاف: بعض العمال غير قادرين على شراء اللبن لأطفالهم وهناك من هو غير قادر على شراء العلاج وجميع العمال عليهم ديون وأقساط، نحن لا نطالب بحوافز أو أرباح ولا مكافآت ولكننا نطالب بمرتباتنا.. أصيب ستة من العمال بحالات إعياء وتم إسعافهم عن طريق الصيادلة المعتمدين وهم محمد عادل (صيدلى)، أحمد عبد الرحيم (محاسب)، إيهاب عبد الستار (فنى)، محمود فهيم (فنى)، رمضان عبد الحميد (مدير إدارة)، محمود طابع (فنى).. يذكر أن مصنع الأدوية بقفط يعتبر أكبر منتج للأنسولين لمرضى السكر وصاحبه الفعلى رفعت السيد عثمان قد هرب للسويد وقام بوقف الإنتاج بدعوى تحقيق المصنع للخسائر.. أكد العمال أنه قد ارتفعت نسبة الجزاءات فى الفترة الأخيرة قبل توقف الإنتاج دون مبرر، كما تم خصم 25 جنيه من كل عامل تحت بند صندوق الزمالة، وتم تخفيض حافز الإنتاج حوالى 15 ج لكل عامل، كما أن نسبة مندوب التوزيع انخفضت إلى 10% بدل من 15%.

* فى شركة بتروتريد احدى الشركات التابعة لوزارة البترول (القطاع الاستثمارى) أنشأت الشركة عام 2003 بعد دخول الغاز الطبيعى إلى محافظة الإسماعيلية والذى بدأ عام 2000 والعمل به فى نهاية عام 2002، حيث تم إنشاء مجموعة من الشركات للصيانة وشركات أخرى لتوصيل الغاز وشركات للتحويل ومنهم شركة بتروتريد التى يعمل بها 200 عامل يعملون منذ عام 2003 وصل راتبهم الأساسى إلى 260 جنيه ويصل إلى 600 جنيه بعد البدلات والإضافى وخلافة.. فى الأسبوع الأول من شهر مارس فوجئ العمال وبعد أن حصلوا على مستحقاتهم بقرار من الشركة بالتثبيت، والتوقيع على عقود عمل بأجر أساسى 113 جنيه واستمارة 6 للاستقالة فى أى وقت رفض العمال التوقيع على العقود الجديدة ونظموا وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة بمنطقة الجامعة القديمة (طريق الإرسال) طالبوا بتصحيح الأوضاع وإعادة الراتب إلى الوضع القديم على الأقل وحتى لا تضىع منهم 6 سنوات مجانا.. يذكر أن الشركة بلا أى تشكيل نقابى ولم يحاول العمال تنظيم نقابة وذلك لرفض إدارة الشركة أى شكل نقابى باعتبارها شركة استثمارية وأى عمل نقابى سينتهى بصاحبة إلى الشارع وخاصة أن معظم العمال مؤقتين وليس لديهم وعى نقابى.. المشكلة مازالت قائمة وبدأت الشركة فى التأثير على بعض العمال بالتوقيع والتهديد لمن لم يوقعوا فى العقود الجديدة التسريح والطرده.. محمد رشاد عامل بالشركة أكد أن الإدارة تستغل حاجة العمال للعمل فى ظل ظروف قاتلة وتحاول أن تستغل ذلك بأجور ضعيفة لا تكفى لأى شيء بعد أن كانت الأجور قبل التثبيت تصل إلى 600 جنيه ولكن بعد التثبيت بالعقود الجديدة لن تصل الرواتب إلى 300 جنيه وهذا سيؤثر على حياتنا وأسرننا.. على محمد حسن محصل بالشركة قال إنه لا يعرف لماذا قامت الشركة بهذه الخطوة التى تضر بالعمال برغم أن مسألة التثبيت هو حلم كل عامل ولكن بشكل مرضى وليس بهذا الشكل الغريب وما هى الحكمة فى تخفيض الأجور بهذا الشكل ومالنا نحن والأزمة المالية الشركة بتكسب ولدينا أموال طائلة تدخل الخزانة كل أول شهر يعنى بتروح فىن ؟.. ناصر حسين محصل أشار إلى أن الشركة قررت أن تضع عمالها فى هذا المأزق الغريب وتخفيض من أجورهم إلى الضعف تقريبا بحجة التثبيت وأن الشركة تتبع وزارة البترول وبالرغم من هذا فإن مرتباتنا 113 جنيه أساسى فى الشهر فهل هذا يعقل!!

الصناعات الهندسية

* في شركة توشيبا العربي بالمنطقة الصناعية بقويسنا (منطقة مبارك)، يبلغ تعداد العاملين في مصانع الشركة 4600 عامل موزعين على 8 مصانع مصنع المراوح والتليفزيون والثلاجات والغسالات والدفايات... الخ. وتبلغ المرتبات الشاملة الممنوحة للعاملين ما بين 700 إلى 1100 جنيه حسب أقدمية العامل أى بمتوسط أجور 900 جنيه تشمل الأساسى والحوافز ويفيد بعض العاملين بالشركة أن العقود التى يتم التأمين على العامل بموجبها لا يتعدى 120 جنيه مع توقيع العامل على استمارة 6 تأمينات مملعنى الاستقالة.. منذ يناير الماضى بدأت إدارة الشركة فى منح العاملين بالمصانع إجازات إجبارية غير مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين عن كل شهر بالتناوب بين المصانع بما يعنى انخفاض الأجر الشهرى بنسبة 50 % تقريباً لتصل فى المتوسط إلى 450 جنيه للعامل على حسب أقدمية عمله، كما أوقفت إدارة الشركة صرف وجبات العمال اليومية لشهر يناير تماماً وأعادتها خلال شهر فبراير واختلفت الوجبة عن العام الماضى كلية حيث تم استبدال اللحوم التى كانت تعد فى مطعم الشركة إلى أنواع من الأجبان الحلوة الطحينية وتم إلغاء الرز والخضر من الوجبة نهائياً.

* فى شركة جي.بي. أوتو غبور ونتيجة لركود السوق أعلنت إدارة الشركة فى أوائل شهر فبراير عن عملية إعادة هيكلة لشركاتها التابعة، حيث اندمجت كل من الشركة الهندسية للتسويق والتجارة وشركة إنترلاند موتورز وشركة صناعة مكونات وسائل النقل فى الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل "غبور مصر". كما اندمجت شركات برىما للصناعات الهندسية والقاهرة لصناعة وسائل النقل الشخصى فى الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو". وأعلنت جي.بي. أوتو أن رأسمال الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل "غبور مصر" ارتفع إلى 323 مليون جنيه، وأن رأسمال الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو" وصل إلى 454 مليون جنيه.

الصناعات الغذائية

* في مصنع مكرونة دندرة بمحافظة قنا تم تخفيض الإنتاج بواقع 25 طن شهري بسبب إلغاء تعاقدات بعض الفنادق والمطاعم السياحية بالأقصر ودندرة وقنا بسبب أزمة السياحة، وفي مواجهة ذلك قام صاحب المصنع الذي يعمل به 45 عامل بالإدارة + 7 مندوبين توزيع بتخفيض الحافز بالتساوي بمبلغ 50 جنيهاً من جميع العمال والإدارة، كما أصدر صاحب المصنع قراراً بخصم الأجازات الرسمية من العامل وليست مدفوعة الأجر كما كانت قبل شهر يناير، وخصم اليوم بالكامل إذا تأخر العامل عن مواعده الرسمي.. كما تم نقل بعض العمال مثل مشرف خط الإنتاج إلى مشرف لمندوبي التوزيع (أشرف محمد حسين) وتم خصم مبلغ 45 ج شهري حافز إنتاج.

* وفي شركة إيجبت فودز بالمنطقة الصناعية بقويسنا (منطقة مبارك) التي يعمل بها ما بين 1000 إلى 1200 عامل موزعين على ثلاثة مصانع مصنع للسناكس ومصنع البسكويت ومصنع الشيكولاته. بلغ متوسط الأجور بين العمال 350 جنيهاً ومعظم العاملين ممن يعملون بنظام اليومية وشهدت أجور المؤمن عليهم وهم نسبة لا تتعدى 20% من قوة عمل المصنع انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بغير المؤمن عليهم حيث وصل الفرق إلى 100 جنيهاً لصالح العامل الغير مؤمن عليه الأمر الذي اعتبره العديد من العاملين محاولة للتطفيش تمهيداً لتسريحهم. ولقد شهد المصنع خلال الشهرين الماضيين إلغاء شبه تام للحوافز التي كانت تمنحها الإدارة للعمال مما ترتب عليه تخفيض الأجر من 30 : 50 جنيهاً حسب أقدمية العامل ومرتبته.

* وفي نقابة البحارة أعلن 120 بحاراً بورسعيداً اعتصامهم في مقر نقابتهم يوم 2 مارس اعتراضاً منهم علي تجاهل "شركة الرباط وأنوار السفن" احدي شركات هيئة قناة السويس — لمطالبهم بصرف مستحقاتهم المالية وهي 10 دولارات تسددها كل سفينة تعبر قناة السويس لصالح البحارة منذ عام 1988 والتي كانت الشركة تتسلمها بعد تحصيلها من قبل شركة التوكيلات الملاحية. حيث رفضت الشركة صرفها بدعوى تأثير الأزمة المالية على عائد دخل قناة السويس..

تأثير الأزمة المالية على أوضاع العمال في مصر

استجابة العمال	أثر الأزمة على الأوضاع العمالية			موقع العمل				
	تشديد شروط العمل	تخفيض الأجور	تسريح/ تخفيض عمالة	إجمالي عدد العمال	القطاع الاستثماري صاحب العمل	قطاع	منطقة صناعية محافظة	اسم الشركة
تستخدم هذه الطريقة لتفادي رد الفعل العمالي الاحتجاجي			تسريح 200 (طريقة القطارة) أي بواقع 3 او 4 في اليوم	4000	قطاع خاص محمود جاب الله	السياحة		مجموعة منشآت محمود جاب الله
لم يتم رصد ردود أفعال			تسريح 60 من فندقى نوفتبل وسوفيتل	لم يتم تحديده	قطاع خاص	السياحة	شرم الشيخ	شركة أكور لإدارة الفنادق
لم يتم رصد ردود أفعال لا توجد لجنة نقابية ، ولم يعرف العمال طريقة الشكوى	زيادة ساعات العمل من 8 إلى 12 لتعويض نقص العمالة		تسريح 25 عامل	100	قطاع خاص	السياحة (رحلات بحرية)	الغردقة	شركة هابى دولفين
لم يتم رصد ردود أفعال لا توجد لجنة نقابية ، ولم يعرف العمال طريقة الشكوى	حرمان من العمل الإضافي والأجر المستحق عنه	تخفيض الأجور بنسبة 20%	تسريح 7 عمال		قطاع خاص	صناعات غذائية مكملة ومرتبطة بصناعة السياحة	الغردقة	شركة السلام للتجارة والمواد الغذائية
			تسريح 5 عمال	10	قطاع خاص	تسويق عقارى مكملة للسياحة	الغردقة	الكوثر للتسويق العقارى
		إلغاء الأجر المتغير بكافة صورته (بدلات/حوافز/إضافي)		2000	قطاع خاص	السياحة	الغردقة	قرية ألف ليلة وليلة السياحية
حركة احتجاجية تضمنت الإضراب والاعتصام لمدة أسبوع تقريبا، وتدخل مكتب العمل لحل المنازعة			تسريح 1500 عامل دون إبداء أسباب [دون مبرر من القانون] تسريح 143 بإجبارهم على قبول تسوية ودية وتسريح 250 عامل وعماله من العمالة المؤقتة	لم يتم تحديده	قطاع خاص منطقة حرة	نسيج وملابس من شركات اتفاقية الكويز	المنطقة الحرة ببور سعيد	شركات متعددة (شركة 48)
					قطاع خاص	نسيج وملابس	مدينة السادات	شركة ميجا تكتسايل للملابس الجاهزة
اعتصام العمال بمقر الشركة	نقل عمال الشركة للعمل في فرع الشركة بمدينة المنصورة دون توفير وسيلة انتقال			365	قطاع أعمال عام	غزل ونسيج	مدينة دكرنس محافظة الدقهلية	دفلتلكس للغزل والنسيج

استجابة العمال	أثر الأزمة على الأوضاع العمالية			موقع العمل				
	تشديد شروط العمل	تخفيض الأجور	تسريح/ تخفيض عمالة	إجمالي عدد العمال	القطاع الاستثمارى صاحب العمل	قطاع	منطقة صناعية محافظة	اسم الشركة
اعتصم عمال الشركة وقدموا شكاوى للجهات الإدارية وتضامن معهم عمال الشركات الأخرى فى المنطقة الحرة			تسريح 500 عامل دفعة واحدة	2000	قطاع خاص منطقة حرة صاحب عمل هندي [رامى دوف]	ملابس	الإسماعيلية	دبى للملابس الجاهزة
يتردد بين العمال أن الشركة ترغب فى تشغيل عمال جدد بأجور أقل..			تسريح ما يقرب من 5000 عامل هم عمال مؤقتين كان يتم تشغيلهم لمدد زمنية قصيرة فى الوردتين الثانية والثالثة ، ومع الأزمة تم إلغاؤهما والافتقار بالوردية العادية	حوالى 8000	قطاع خاص منطقة حرة صاحب عمل هندي	ملابس	الإسماعيلية	إمبى للملابس الجاهزة
نظم العمال مظاهرة أمام ديوان عام المحافظة فى شهر يناير الماضى			تسريح ما يقرب من 100 عامل ومع الأزمة أغلق صاحب العمل قسم التجهيزات، ثم خفض عدد الورديات من ثلاث ورديات إلى اثنتين، مع رفع ساعات العمل إلى 12 ساعة، ثم قام بتخفيض الحوافز، وأخيراً امتنع عن صرف المرتبات.		قطاع خاص صاحب عمل مصرى (سامى شريف)	غزل ونسيج	المدينة الصناعية منشية النزهة بالإسكندرية	الشركة الشريفة لصناعة المنسوجات
أضرب العمال عن العمل لمدة يومين متتاليين		رفض صاحب العمل صرف العلاوة الدورية بدعوى تحقيق خسائر نتيجة الأزمة المالية		3500 عامل	قطاع خاص صاحب عمل مصرى (باسم سلطان)	ملابس وصباغة	مدينة المنصورة/ محافظة الدقهلية	الشركة المصرية للحياكة والصباغة (داى تكس)
			ما يقرب من 800 عامل وعمالمة نتيجة توقف 200 مشغل عن العمل	ما يقرب من 5000 عامل فى 600 مشغل تطريز	قطاع خاص	تطريز الملابس	مدينة المحلة / محافظة الغربية	مشاغل التطريز
أضرب العمال لمدة أسبوعين عن العمل		رفض الإدارة الهندية صرف حافز الهدف بقيمة 228 يوماً كما هو متفق عليه فى عقد بيع الشركة		4000 عامل وعمالمة	مشترك..	غزل ونسيج	شبين الكوم / محافظة المنوفية	شركة أندوراما شبين الكوم للغزل والنسيج

استجابة العمال	أثر الأزمة على الأوضاع العمالية			موقع العمل				
	تشديد شروط العمل	تخفيض الأجور	تسريح/ تخفيض عمالة	إجمالي عدد العمال	القطاع الاستثمارى صاحب العمل	قطاع	منطقة صناعية محافظة	اسم الشركة
	تم تخفيض أجر العامل اليومي من 25 جنيها إلى 20 جنيها للعامل العادي _ والصناعي من 75 جنية إلى 50 جنيها	تخفيض الورديات إلى وردية واحدة بدلا من إثنان - مع زيادة ساعات العمل إلى 10 ساعات بدلا من ثماني ساعات دون صرف أى إضافي للعاملين	تسريح 45 عاملا خلال شهر يناير	240 عاملا	قطاع خاص بنسبة 70% مستثمر هندي	البناء والأخشاب	مدينة البلينا / محافظة سوهاج	مصنع الجنوب للطوب الطفلى
أضرب أكثر من 3000 عامل عن العمل يوم الأربعاء الموافق 24 ديسمبر 2009	قامت الإدارة بإلغاء الحوافز والأجر الإضافي وذلك بإلغاء ساعات العمل الإضافية			7000 عامل	قطاع خاص	البناء والأخشاب	محافظة الفيوم	مصنع سيراميك الفراغة
تظاهر ما يقرب من 200 عامل أمام مبنى محافظة السويس فى أوائل شهر فبراير الماضى	زيادة ساعات العمل من 8 ساعات إلى 10 ساعات بعد تخفيض ورديات العمل من ثلاثة ورديات إلى ورديتين	رفضت الإدارة صرف العلاوة الدورية ، مع إلغاء ساعات العمل الإضافية	تسريح 72 عامل	4000 عامل	قطاع خاص مستثمر مصرى (محمد أبو العينين)	البناء والأخشاب	منطقة العين السخنة بمحافظة السويس	سيراميك كليوباترا
إمتنع العمال عن العمل لمدة أسبوع	تم إلغاء الحوافز بداية من شهر مارس لعمال التشغيل والصيانة				قطاع خاص - مستثمر مصرى (محمد أبو العينين)		مدينة السادات بمحافظة المنوفية	شركة مياه السادات
	تم تخفيض الأجور بنسبة 30% مع إلغاء العمل الإضافي	تم تخفيض العمالة فى المصانع بنسبة لا تقل عن 20%		ما يقرب من 70 ألف عمال	قطاع حكومى	البناء والأخشاب	منطقة شق التبعان بمحافظة حلوان	مصانع الرخام والجرانيت

استجابة العمال	أثر الأزمة على الأوضاع العمالية			موقع العمل				
	تشديد شروط العمل	تخفيض الأجور	تسريح/ تخفيض عمالة	إجمالي عدد العمال	القطاع الاستثمارى صاحب العمل	قطاع	منطقة صناعية محافظة	اسم الشركة
إعتصم العمال لمدة أسبوع بدءاً من 8 فبراير الماضى		إمتنع صاحب المصنع عن دفع رواتب العاملين منذ شهر يناير الماضى .. كان صاحب المصنع قد قام بتخفيض رواتب العاملين منذ شهر نوفمبر الماضى	تسريح 300 عامل بعد قرار غلق المصنع	حوالى 300 عامل	قطاع خاص	كيماويات	طريق مصر إسكندرية الصحراوى (محافظة القاهرة)	مجموعة تصنيع الزجاج (شركة GMG)
	إرتفعت معدلات توقيع الجزاءات على العمال لتصل إلى خصم 50 جنيها شهريا	تم تخفيض مقابل الوجبة الغذائية من 3 جنيهات إلى 2.5 جنيها	فصل 35 عامل من عمال الشحن والتفريغ	حوالى 270 عاملا	قطاع خاص مستثمر مصرى (محسن عطية)	كيماويات	منطقة الكلايين الصناعية بمحافظة قنا	مصنع HU لتعبئة البوتاجاز
			تم إلغاء الحوافز الشهرية مما أدى إلى إنخفاض الرواتب بمعدل 100 جنيها شهريا	350 عامل	قطاع خاص – مستثمر مصرى (اسامة محمد عبد الله)		المنطقة الصناعية بمدينة قويسنا – محافظة المنوفية	مصنع الجلود
إعتصم العمال داخل المصنع وأضرب بعضهم عن الطعام لمدة أسبوع	قبل وقف الإنتاج إزدادت معدلات توقيع الجزاءات على العمال	قبل وقف الإنتاج تم تخفيض حافز الإنتاج بمبلغ 15 جنيها وإنخفضت نسبة مندوبى التوزيع إلى 10% بدلا من 15%	تم وقف الإنتاج من شهر يناير الماضى وهو ما يهدد بتسريح كل عمال المصنع	حوالى 400 عامل	قطاع خاص	كيماويات	المنطقة الصناعية بمدينة قفط بمحافظة قنا	مصنع هيبى فارم للأدوية

استجابة العمال	أثر الأزمة على الأوضاع العمالية			موقع العمل				
	تشديد شروط العمل	تخفيض الأجور	تسريح/ تخفيض عمالة	إجمالي عدد العمال	القطاع الاستثماري صاحب العمل	قطاع	منطقة صناعية محافظة	اسم الشركة
قام العمال بالإعتصام أمام وزارة البترول لمدة يومان والتظاهر أمام مجلس الشعب		قامت الإدارة بتخفيض رواتب العمال وإجبارهم على توقيع عقود عمل جديدة بأجر اساسي 113 جنيها بحجة تثبيتهم .. وكان العمال يتقاضون أجر شامل يصل إلى 600 جنيه		200 عامل	قطاع خاص – مستثمر مصري	صناعات بترولية	محافظة الإسماعيلية	شركة بترول توريد
	أوقفت الإدارة صرف وجبات العمال من شهر يناير	إنخفاض الأجر الشهري بنسبة 50% وذلك بعد قرار الإدارة بمنع العمال اجازة إجبارية لمدة أسبوعين فى الشهر بالتناوب بين المصانع الثمانية		حوالى 4600 عامل موزعين على ثمانية مصانع	قطاع استثماري	الصناعات الهندسية والمعدنية	المنطقة الصناعية بقويسنا بمحافظة المنوفية	شركة توشيبا العربى
	تم نقل بعض العمال من مشرف خط إنتاج إلى مشرف مندوب توزيع	تم تخفيض الحافز بمبلغ 50 جنيها وخصم الاجازات الرسمية		52 عامل	قطاع خاص	الصناعات الغذائية	محافظة قنا	مصنع مكرونة دندرة
		تم إلغاء الحوافز بالكامل مما ترتب عليه تخفيض الأجر ما بين 30 إلى 50 جنيها		1200 عامل موزعين على ثلاثة مصانع	قطاع خاص	الصناعات الغذائية	المنطقة الصناعية بقويسنا – محافظة المنوفية	شركة إيجبت فودز